الأمم المتحدة

A/ES-10/556–S/2012/396

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 June 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم عن الوضع المتدهور في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للتدابير القمعية وغير القانونية التي لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتخذها ضد الشعب الفلسطيني. وبدلا من قبول يد السلام التي يمدها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، تواصل حكومة إسرائيل إلحاق الأذى والمعاناة بالشعب الفلسطيني، بما في ذلك آلاف الفلسطينيين المسجونين والمحتجزين لدى السلطة القائمة بالاحتلال، وتواصل تنفيذ برنامجها التوسعي غير القانوني من خلال استيطانها الشرس للأرض الفلسطينية.

ومن المهم في هذا الصدد التذكير بأن تاريخ ٥ حزيران/يونيه يصادف الذكرى المأساوية لمرور ٤٥ سنة على بدء الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية في عام ١٩٦٧. وإحياء ذكرى هذا اليوم، الذي يأتي بعد بضعة أسابيع فقط من إحياء الذكرى السنوية الرابعة والستين للنكبة، إنما هو تذكير آخر مؤلم بالظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني على مدى جميع هذه العقود في ظل هذا الاحتلال الإسرائيلي القمعي وغير المشروع وباستمرار عجز المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووضع حد لهذا الظلم،

080612 080612 12-36021 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وحل قضية فلسطين بجميع جوانبها، ومساعدة الشعب الفلسطيني على إعمال حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وفي الحرية. ولقد أدى الفشل في مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن انتهاكاتها الجسيمة للقانون وعن القهر العنيف والمستمر للأمة الفلسطينية، إلى إطالة أمد هذا النزاع وتفاقمه، مما أثر تأثيرا خطيرا على الشعب الفلسطيني. وينعكس هذا على نحو صارخ في الوضع الحالي على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث ما زالت السياسات غير القانونية التي تتبعها إسرائيل تؤثر سلبا في جميع جوانب حياة السكان المدنيين الفلسطينيين، الذين يواجهون باستمرار، في جملة ما يواجهونه، الموت والإصابات والسلب والتشريد على أيدي السلطة القائمة بالاحتلال.

وفي الفترة الأخيرة، واصلت إسرائيل شن غارات عسكرية برية وجوية على المناطق الفلسطينية. ففي ١ حزيران/يونيه، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلية غارات جوية على قطاع غزة بعد حادث وقع على الحدود بين إسرائيل وغزة وقُتل فيه فلسطيني يدعى أحمد أبو ناصر، يبلغ من العمر ٢٢ عاما، وجندي إسرائيلي، خلال تبادل لإطلاق النار. وأدت هذه الغارات الجوية إلى مقتل فلسطيني اسمه ناجي قديح، يبلغ من العمر ٣٤ عاما، وجرح ثلاثة فلسطينيين آخرين، وتبعتها غارات جوية أخرى في ليلة ٢ حزيران/يونيه قصفت مترلا في مخيم النصيرات للاجئين، وأدت إلى إصابة سبعة أشخاص من عائلة واحدة، من بينهم ثلاثة أطفال ورضيع.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضا شن غارات في شتى أنحاء الضفة الغربية، كما تواصل على وجه الخصوص اعتقال واحتجاز المدنيين الفلسطينيين، لينضموا إلى آلاف الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية. ففي الفترة الوجيزة التي انقضت منذ رسالتي السابقة، اعتقلت السلطة القائمة بالاحتلال عشرات الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، ما زال يساورنا قلق شديد إزاء حالة السجناء الفلسطينيين الذين كانوا قد أضربوا عن الطعام، ومنهم من يواصل هذا الأسلوب غير العنيف من الاحتجاج على ظروف احتجازهم التي يرثى لها. وعلى الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٤ أيار/مايو للتخفيف من الظروف والقيود القاسية المفروضة على السجناء الفلسطينيين، تواصل إسرائيل فرض تدابير عقابية ومهينة، وبخاصة على السجناء الذين شاركوا في الإضراب عن الطعام، كما تواصل نكولها عن تنفيذ الاتفاق. وجددت السلطة القائمة بالاحتلال قرارات الاحتجاز الإداري لما لا يقل عن ٣٠ معتقلا فلسطينيا، ومنهم الشيخ بسام السعدي، الذي كان قد ساعد في الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق الشهر الماضي لإنهاء الإضراب الشامل عن الطعام. وتواصل

إسرائيل أيضا احتجاز أحد السجناء في الحبس الانفرادي وفرض قيود على زيارات أُسر السجناء من قطاع غزة.

ولا بد لي هنا من أن أوجه انتباهكم إلى خطورة حالة فلسطينيين يواصلان إضرابا مطولا عن الطعام احتجاجا على قيام إسرائيل باحتجازهما إداريا. فمحمود السرسك، وهو عضو في المنتخب الوطني الفلسطيني لكرة القدم، مضرب عن الطعام منذ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢، أي لمدة ٧٧ يوما حتى الآن، احتجاجا على قيام إسرائيل باحتجازه بدون تهمة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٩، عندما أوقف أثناء مغادرته قطاع غزة للانضمام إلى فريقه في الضفة الغربية. وقد جددت إسرائيل ست مرات، ودون توجيه أي تهم أو تقديم أي أدلة، قرار احتجاز السرسك الذي أصابه الهزال، وبات يفقد الوعي، وهو في حالة صحية خطيرة رهن الاحتجاز في العيادة التابعة لسجن الرملة. وكذلك فإن أكرم الرخاوي، المحتجز منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ما زال مضربا عن الطعام منذ ٥٣ يوما، وما زال أيضا في العيادة التابعة لسجن الرملة بسبب رفض إسرائيل نقله إلى مستشفى مدني، على الرغم من أنه يعاني من السكري والربو وترقق العظام. ومن الواضح أن حياة هذين الرجلين في خطر، وأن الأمر يقتضي اهتماما فوريا، ولذا فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى التحرك العاجل من خلال المساعي الحميدة للأمين العام ومن خلال الآليات المعنية التابعة للجمعية العامة ومجلس الأمن لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف هذا الممارسة اللاإنسانية المتمثلة في الاحتجاز الإداري، والسماح بتقديم العلاج الطبي المناسب لإنقاذ حياة هذين الرجلين.

إن تدهور حالة كل من السرسك والرخاوي، بالإضافة إلى تجديد إسرائيل الاحتجازات الإدارية واستمرارها في إخضاع السجناء لظروف اعتقال وقيود مزرية، هي أمور تثير قلقا بالغا وتقتضي معالجة فورية. ولقد تعهد السجناء الفلسطينيون بالعودة الى الإضراب عن الطعام إذا واصلت إسرائيل نكولها عن اتفاق ١٤ أيار/مايو، ويتواصل تصاعد التوتر على الأرض نتيجة لهذا الوضع الحرج. ولذا فإننا نجدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن، لإيلاء المسألة الاهتمام الواجب، والعمل وفقا للالتزامات المفروضة بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لوضع حد للسياسات والممارسات غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل في هذا الصدد، ولكي يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه وكرامته.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا مرة أخرى أن نوجه انتباه المجتمع الدولي إلى الحملة الاستيطانية غير القانونية المتواصلة التي تنفذها إسرائيل في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي الحملة التي تواصل بدورها تأجيج التوترات وتسميم

الأجواء، وتزيد تقويض أي آفاق لإحياء عملية السلام حيث إنها تواصل تدمير حل إنشاء دولتين بناء على حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وتواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، محاولاتها الخبيثة وغير المشروعة لترسيخ مستوطناتها وبؤرها الاستيطانية غير القانونية، التي بوسائل منها اتخاذ تدابير للتحايل على الأحكام التي أصدرتها محكمتها العليا نفسها، من أجل السماح بقيام هذه المستوطنات غير القانونية و ''إضفاء طابع قانوني'' عليها. ويجب أن يرفض المجتمع الدولي جميع هذه المحاولات، وأن يؤكد للسلطة القائمة بالاحتلال أن السلوك غير المشروع لا يمكن أن يصبح مشروعا، وأنه يجب على إسرائيل أن توقف بشكل كامل جميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تتقيد بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك الالتزامات المفروضة عليها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، والتزامها بموجب خريطة الطريق بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك ما يسمى ''النمو الطبيعي''، وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية، وبموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الموضوع.

وعلاوة على ما ذُكر في هذا الصدد، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية وطرد وتهجير العائلات الفلسطينية. ووفقا لما ورد عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ارتفع في عام ٢٠١١ كل من عدد الهياكل المهدمة (٦٢٢) وعدد النازحين (١ ٠٩٤) في الضفة الغربية إلى أعلى مستوى منذ شروع المكتب في جمع الإحصاءات منهجيا في عام ٢٠٠٦، مع الإشارة إلى أن هدم المنازل هو السبب المباشر لمعظم حالات النزوح. وفي الفترة الأخيرة وحدها، هدمت إسرائيل محطة وقود ومتجرا في بلدة حزما، وجرفت ٣٠ دونما من الأراضي الزراعية في قرية البقعة ودمرت نظام الري فيها، وهدمت ٦ خيام سكنية يقطنها أكثر من ٣٠ فلسطينيا في وادي الجحيش، وهدمت مترلا كان قيد البناء في القدس الشرقية، وهدمت المصاطب الحجرية واقتلعت ١٠٠ شجرة زيتون في أرض فلسطينية مساحتها ٠٠٠ ١٣ متر مربع في قرية بيت أولا، وأصدرت أوامر بهدم مدرسة، وطرق وصول، وخيام، وأكواخ طينية، ومرافق للطاقة الشمسية في قرية كهف جنبة، وسلمت أوامر هدم لعدد من أصحاب المحلات التجارية في بلدة عرابة، وسلمت إخطارات إخلاء لعائلتين فلسطينيتين في حي القرمة في البلدة القديمة في القدس الشرقية، إلى جانب إخطارات تأمرهم بتسليم ممتلكاتهم إلى مستوطنين إسرائيليين. وتشكل أعمال العدوان والسلب والتشريد هذه، التي ترتكبها إسرائيل باستمرار في حق الشعب الفلسطيني، انتهاكات خطيرة للقانون، بما في ذلك لاتفاقية جنيف الرابعة، ولحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، ويجب إدانتها.

وفي هذا الصدد، فإن مضي إسرائيل في هذه الحملة التوسعية غير القانونية يؤدي أيضا إلى ترسيخ اقتناع المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين بقدرتهم على الإفلات من العقاب فيواصلون العبث في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويواصل المستوطنون إضرام النيران في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك حرق شجرة زيتون عمرها ١ ٠٠٠ سنة في مدينة الخليل في ١ حزيران/يونيه، وإضرام النار في الحقول في قرية عوريف بالقرب من نابلس في ٢٦ أيار/مايو، وحرق مئات الأكرات من بساتين الزيتون بالقرب من طولكرم وإلحاق الأضرار بالمحاصيل في الحقول في منطقة بيت لحم في قرية وادي فوكين في ١٤ أيار/مايو. ويواصل المستوطنون أيضا الاعتداء على المدنيين الفلسطينيين وضربهم ومضايقتهم، وشمل ذلك فلسطينيا عمره ٢٢ عاما أُصيب برصاص مستوطنين إسرائيليين في ٢٦ أيار/مايو، وطفلا فلسطينيا عمره ٦ سنوات دهسه مستوطن إسرائيلي بالقرب من رام الله في ٢٥ أيار/مايو، وعشرات المنازل في قرية تقوع بالقرب من بيت لحم هاجمها مستوطنون في ٢٢ أيار/مايو، بينما يواصل المستوطنون أيضا تهديد المزارعين الفلسطينيين يوميا، ويضيقون عليهم سبل عيشهم تضييقا بالغا.

وفي ٢٨ أيار/مايو، أُفيد أيضا بأن قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين قد اقتحموا قرية النبي صموئيل الواقعة في الشمال الغربي للقدس، وضايقوا سكانها وأهانوهم، وشمل ذلك إصدار أوامر للشبان بأن يرقصوا ويغنوا ”أنا أحب إسرائيل“، وضرب وجرح من رفضوا الانصياع للأوامر، بينما تجولت في نفس الوقت مجموعة أخرى من المستوطنين بسياراتها في مختلف أنحاء القرية وحاولت دهس الشباب، واعتدت على صبي عمره ١٦ عاما. وأيضا، قبل يومين، في ٢ حزيران/يونيه، قام مستوطنون إسرائيليون مسلحون من مستوطنة ”كريات أربع“ غير القانونية بتعليق مناشير في الأحياء الفلسطينية بالقرب من الخليل، تُنبه السكان إلى ضرورة إخلاء منازلهم وتهددهم. وإننا ندين أعمال الترهيب والعنف والاستفزاز والتحريض هذه ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، وندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى التحرك لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تتحمل المسؤولية عن جميع هذه الأعمال التي يرتكبها مستوطنوها، على وضع حد لهذه الأعمال المشينة، وجميع الأعمال غير القانونية الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، لا بد من إجبار إسرائيل على بذل جهود حقيقية لإحياء عملية السلام من أجل حل القضايا الأساسية المتعلقة بالوضع النهائي، وإنقاذ حل إنشاء دولتين بناء على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ومن ثم إنقاذ آفاق بسط الأمن والسلام بين فلسطين وإسرائيل.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لما ورد في ٤٢٧ رسالة سابقة وجّهناها إليكم منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن الأزمة المتواصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها

القدس الشرقية. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٢ (A/ES-10/555-S/2012/306) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من أن تُحاسب إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، كما يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة